

الاستراتيجية الأردنية في التعامل مع الأزمة السورية 2011-2016

أيمن صالح البراسنة، عامر سلامة القرالة*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجية الأردنية وتوصيفها في التعاطي مع مجمل الأحداث الدائرة في سوريا، مستعرضةً بذلك مجمل المتغيرات الدولية والإقليمية، التي كان لها الدور الكبير في صياغة هذه الاستراتيجية، التي بيّنت أن للتدخل الأمريكي والروسي تأثير واضح وملحوس في صناعة القرار التي أخذت في اعتبارها الموائمة ما بين المصالح الأردنية العليا والنواحي الأمنية ومراعاة العلاقات المتبادلة مع جميع دول العالم التي ارتكزت دوماً على الاعتدال والوسطية والانفتاح والواقعية. إن إدراك الأردن لتداعيات الأزمة السورية على المستوى الاقتصادي والتجاري، الذي تأثر بشكل جلي من الأزمة، متزامناً مع هواجس أمنية وتبعات اقتصادية ترتبت بشكل خاص على مسألة النزوح السوري التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني، كل هذه العوامل دفعت به إلى تبني استراتيجية سليمة للتعامل مع الأزمة. هذه الاستراتيجية استندت إلى أعلى درجات البراغماتية والعقلانية، حيث حددت بوضوح الأهداف السياسية والمصالح الوطنية مرتكزة على حساب التكلفة والعائد وذلك لمحاولة تجنب المخاطر وتعظيم الفوائد التي قد ترافق الاستراتيجية المتبناة. لقد بينت تطورات الأحداث في المنطقة أن الاستراتيجية الأردنية من الممكن تعميمها، حيث اظهرت أن العالم قد تبني نفس الموقف الأردني للتعامل مع الأحداث في سوريا. في هذا السياق نجد أن دعوة الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب مؤخراً باستحداث مناطق آمنة للمدنيين السوريين تعدّ برهاناً عملياً على نجاح الاستراتيجية الأردنية، حيث كان هذا الهدف هو المطلب الأردني منذ بداية الأزمة لغايات توفير أعلى درجات الحماية للمدنيين السوريين العزل ضد الانتهاكات المتبادلة لحقوق الإنسان من الأطراف المتنازعة.

الكلمات الدالة: الاستراتيجية الأردنية، الأزمة السورية.

المقدمة

تميزت الاستراتيجية الأردنية تجاه الأزمة السورية منذ البداية بالدعوة إلى الحل السياسي والدبلوماسي وتجنب الحل العسكري أو التدخل الأجنبي. هذه الاستراتيجية تأتي في ظل الوضع الجيوسياسي الأردني الذي فرض توجه رسمي يسعى إلى تجنب الانخراط في الحرب وعدم الانحياز لأي طرف من أطراف الصراع سواء لجهة النظام أو المعارضه. لقد شكلت أحداث الأزمة السورية بالتزامن مع ضغط أحداث الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة العربية منذ عام 2011، ناهيك عن الحراك السياسي الأردني الداخلي، تحديات للحكومة الأردنية لا سيما أن تلك الأحداث والتطورات كان لها تداعيات سياسية وأمنية على النظام الإقليمي العربي بشكل عام وعلى المملكة بشكل خاص.

وبناء عليه ومنذ انطلاق الثورة في سوريا في عام 2011، حاول الأردن جاهداً أن ينأى قدر الإمكان بنفسه عن الأحداث التي تدور في سوريا ومعتبراً أياها شأناً داخلياً، ولم يرقم الأردن بالطلب من السفير السوري أن يغادر الأردن كما فعلت الأنظمة العربية المحيطة على الرغم من التصريحات التي كانت تصدر عن السفارة السورية في عمان على لسان سفيرها - بوقتها - بهجت سليمان، التي هددت أكثر من مرة بنقل الصراع الدائر في سوريا إلى الأراضي الأردنية (Al-Weshah, 2014).

إن تطورات الأزمة السورية أدت إلى تزايد مخاوف صانع القرار في الأردن من انعكاسات محتملة لتلك الأحداث على الأمن والاستقرار الداخلي في الأردن، خاصة أنها تزامنت مع مطالب شعبية تضمنت الدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية ومحاربة الفساد، ما أدى بالحكومة الأردنية إلى النأي بنفسها عن "الاصطفاف الحاد" مع أي طرف من أطراف الصراع. من هذا المنطلق لم يقدم الأردن أي دعم عسكري أو لوجستي سواء للنظام أو للمعارضه، واكتفت الدبلوماسية الأردنية منذ بداية الأزمة حتى شهر آب/اغسطس 2011 (مرحلة ما قبل جنيف 1) بالدعوة إلى حل الأزمة بالطرق السلمية، والاقتصر على التعامل مع ملف اللاجئين السوريين.

* قسم العلوم السياسية، كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2017/2/7، وتاريخ قبوله 2017/5/16.

ولكن مع تصاعد وتيرة العنف وقيام جيش النظام بتصعيد عملياته العسكرية في حماة متزامنا مع موقف المملكة العربية السعودية الداعم للثورة السورية ودعوة الرئيس الأمريكي باراك اوباما بشار الأسد للتحدي بتاريخ 15 اغسطس 2011، عبرت الحكومة الأردنية عن قلقها المتزايد تجاه تطور اعمال العنف داخل سوريا، ويخاضه تزايد نفوذ الجماعات المسلحة والجماعات الاسلامية المتشددة والخوف من تقسيم سوريا، حيث جاء الموقف الأردني مؤكدا على أهمية وحدة الأراضي السورية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا (ساتيك، 2013).

شكلت مرحلة ما بعد جنيف1، التي تمخضت عن بيان في شهر يونيو/حزيران 2012 يقضي بالدعوة إلى عملية انتقال سياسي تنتهي الحرب في سوريا، مرحلة جديدة في تطور الموقف الأردني تجاه الأزمة، حيث تبنى الأردن موقفا أكد فيه على عدم تدخل الأردن في شؤون سوريا الداخلية وتمسكه بالحل السياسي. هذا الموقف ترسخ بشكل ثابت في الاستراتيجية الأردنية في أعقاب التراجع الأمريكي في سبتمبر/أيلول 2013 عن توجيه ضربه عسكري لسوريا ردا على استعمال النظام السوري للأسلحة الكيميائية (اتفاق أميركي روسي على تدمير كيميائي سوريا، 2013). الجدير بالذكر أن الأردن اعاد التأكيد على موقفه الرفض للتدخل العسكري والمؤيد للحل السياسي للأزمة وتوحيد المعارضه السورية في مؤتمر جنيف2 الذي طالب طرفي النزاع في سوريا بالدخول في عملية انتقال سياسي كما ينص على ذلك جنيف1 (شكير، 2014).

المقاربة الأردنية تجاه الأزمة السورية تراعي باستمرار مصالح الأردن الحيوية ومن هنا فإن الرؤية السياسية الأردنية ترفض تسليح المعارضة السورية أو المشاركة في أي تدخل عسكري ضد سوريا، ولكن مع استعداد لدعم المعارضه السورية المدنية سياسيا في مواجهة التيارات المتطرفة التي تتخذ من العمل العسكري وسيلة لتحقيق أهدافها في سوريا. هذه المقاربه تتسجم مع الاستراتيجية الأردنية تجاه الأزمة التي تتضمن الدعوة إلى الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والتأكيد على ضرورة مشاركة جميع مكونات وطوائف الشعب السوري في تقرير مصير سوريا، بالإضافة إلى المحافظة على الجيش السوري كقوة تحمي أمن الدولة السورية (الخيطن، 2012).

فرضية الدراسة:

تتركز الدراسة حول فرضية رئيسة تحاول التأكد من " أن موقف الأردن من الأزمة السورية هو موقف استراتيجي لم يتغير منذ بداية الأزمة حتى الوقت الراهن، وهو موقف يتميز بقراءة حذرة ومتوازنة لموازين القوى وللضغوط الداخلية والخارجية، ولذلك انتهج الأردن موقفا سياسيا قوامه التمسك بالحل السياسي للأزمة ورفض التدخل العسكري في سوريا. وفي الوقت نفسه اتبع الأردن نهجا تكتيكيا تجاه تطورات الاحداث في سوريا تمثل بحماية حدوده الشماليه واتخاذ التدابير الأمنية التي تحول دون تحول الحدود الأردنية السورية إلى ساحه خلفيه لدعم مقاتلي المعارضة في جنوب سوريا بهدف اساسي هو الحفاظ على استقرار الأمن الأردني الداخلي".

اسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الاجابة على ثلاثة اسئلة هي: ما هي طبيعة الاستراتيجية الأردنية الرسمية تجاه الأزمة السورية؟ هل طرأت تغيرات على هذه الاستراتيجية منذ بداية الأزمة حتى الوقت الراهن؟ ما هي محددات هذه الاستراتيجية وأبرز العوامل أو المتغيرات المؤثرة عليها؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى: (1) تحديد طبيعة الاستراتيجية الأردنية الرسمية تجاه الأزمة السورية؛ (2) مناقشة اية تغيرات طرأت على تلك الاستراتيجية منذ بدء الأزمة ولغاية عام 2016؛ (3) تحليل ومناقشة المحددات والعوامل والمتغيرات التي أسهمت في التأثير عليها؛ (4) التعرف إلى الموقف الأردني تجاه الأزمة السورية وكيفية الموازنة بين مجمل القوى المؤثرة على الأزمة إقليمياً ودولياً.

مشكلة الدراسة:

شهدت الاستراتيجية الأردنية المتبناه للتعاطي مع الأزمة السورية نقاشاً بين الأوساط الأكاديمية على المستويين المحلي والإقليمي حتى الدولي، حيث تباينت الآراء حولها ما بين من يدعي بأنهاها لقوى المعارضة في سوريا التي اكدت على أن الأردن قدم دعماً

عسكرياً وميدانياً ولوجستياً لها، وبين من يؤكد على انتهاج الأردن استراتيجية قوامها الاعتدال والوسطية، وبالتالي ابتعد عن مساندة الأطراف المتنازعة. في هذا السياق حاولت هذه الدراسة تحليل النمط الاستراتيجي الذي انتهجه الأردن للتعامل مع الأزمة السورية منذ عام 2011 ولغاية عام 2016، وحاولت أيضاً الأجوبة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى كان الأردن قادراً عبر دبلوماسيته على أرضاء كافة الأطراف الإقليمية والدولية، وكيف كان مدركاً لأهمية استراتيجية الحياء والتركيز على أن النزاع هو شأن داخلي يجب أن يُحل بالوسائل السلمية؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك لتحليل مجمل المتغيرات التي أثرت على طبيعة الاستراتيجية التي تبناها الأردن للتعامل مع تداعيات الأزمة السورية عليه، وبناء عليه تم تقسيم المتغيرات إلى بعدين مركبين، الأول له ارتباط وثيق بالبيئة الخارجية والتمثل بالتدخل الأمريكي والروسي في الصراع الدائر في سوريا، وأدراك الأردن لموازين تلك القوى وتأثيرها على مجرى الأحداث في سوريا، والثاني له علاقة بالبيئة الداخلية الأردنية التي تمثلت بمجمل الارتباطات الاقتصادية الأردنية- السورية قبل الثورة والآثار السلبية التي عانى منها الاقتصاد الأردني كنتيجة للأحداث في سوريا، وأيضاً دق ناقوس الخطر أمنياً على الصعيد الداخلي الأردني والقلق من امتداد الصراع السوري إلى داخل الأراضي الأردنية، والخوف من وجود توجهات شعبية داخلية لها ارتباطات مع الجماعات التكفيرية في سوريا التي قد تسعى إلى خلق البلبلية وعدم الاستقرار في الأردن، وأخيراً قضية النزوح السوري للأردن وما ترتب على ذلك من مسؤوليات جسام، كان الأردن مجبوراً للتعامل معها في ضل الخذلان العالمي من مسألة اللجوء السوري وتأثير ذلك سلباً على الاقتصاد الأردني وزيادة أرقام العجز في المديونية، حيث زادت قيمة استضافة السوريين عن 2 مليار دولار، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه المعونات الإنسانية الدولية ما مجموعه 800 مليون دولار.

وفي الجانب الوصفي، قامت الدراسة بوصف كافة المتغيرات والمحددات ذات الارتباط الوثيق بطبيعة الاستراتيجية الأردنية المتبناة للتعامل مع الأحداث في سوريا، في ظل ضبابية المشهد والذي لم يتضح منه بعد فيما إذا بقي نظام الأسد أو نجحت المعارضة بتسلم زمام المسؤولية في سوريا. أن هذا التحليل والوصف كان المقصود منه تفسير الاستراتيجية الأردنية وبالتالي التنبؤ فيما إذا كانت ذات فاعلية ملحوظة والتي قد يترتب عليها المقرة على تعميم هذه التنبؤات والنتائج وبالتالي أسقاطها على حالاتٍ أخرى، تكون الدولة الأردنية فيها مجبرة على التعاطي مع الالتزامات بدرجاتٍ عليا من الرشد والعقلانية.

طبيعة الاستراتيجية الأردنية تجاه الأزمة السورية:

بدايةً يجب الإشارة إلى أن الاستراتيجية الأردنية للتعاطي مع الأزمة السورية هي بالأساس لا تخرج عن المنهج الذي يتبعه الأردن عادة للتعامل مع أية قضية سواء أكانت إقليمية أوم دولية. هذا المنهج يأخذ سمة التداخل والتكامل بين محدداته، ولذلك اتسمت السياسة الخارجية الأردنية - دوماً- بالتعامل مع القضايا بنوايا حسنة وأهداف واضحة المعالم، التي تعكس وجود درجات عليا من الانسجام بين الخطاب السياسي والممارسة السياسية. إن هذه المقاربة في التعاطي مع الأزمات بشكل عام والأزمة السورية بشكل خاص ترتبط بشكل وثيق بالعقيدة الخاصة عند الملك عبدالله، التي تستند على عدة اعتبارات منها أن الملك هو سليل أسرة هاشمية وريثة رسالة سماوية تستند على الوضوح والصراحة، وأيضاً وجود خطوط حمراء لا يمكن تجاؤها أثناء ممارسة العمل السياسي، وهذه الخطوط الحمراء تجسد معايير أخلاقية لا يمكن تهيمشها. أضف إلى ذلك المواءمة بين المصالح الوطنية والاعتبارات القومية، التي تعدّ ترجمة حقيقية لارتباط الأردن بأمنته العربية (زهرة، 2009).

يمكننا القول إن السياسة الخارجية الأردنية تتميز بالواقعية السياسية التي تتجسد بالعقلانية في معالجة المشكلات من خلال تحليل المنطلقات الفكرية والأبعاد الأيدولوجية والمواقف السابقة، وذلك بهدف إيجاد آليات وحلول ناجعة. والواقعية تعني أيضاً الاستناد إلى درجات عليا من المرونة، التي من شأنها تمكين صانع القرار من القدرة على المناورة والبعد عن الجمود، ووجود تقييم دائم ومستمر لطبيعة العلاقات الأردنية إقليمياً ودولياً (زهرة، 2009:318).

بناء على ما تقدم يمكن القول إن الموقف الأردني يعبر عن وسطية السياسة الخارجية الأردنية، حيث تستند على وجود اعتدال قادر على التوفيق بين المتناقضات سواء برزت على الساحة الدولية أو العربية، بما لا يتعارض مع المصالح الأردنية أو العربية. هذه الوسطية وصفها بعض المحللين بأنها " تقوم على الإدراك الواعي لموقع القدم على الخط الرفيع بين تشدد اليسار وتطرف اليمين وبين الابداع والاتباع، وبين مساوئ المغالاة في الانغلاق والمبالغة في الانفتاح، والأخذ من كل جانب بمقدار يحكمه التوازن وفق

ظروف المجتمع الأردني واحتياجاته وتطلعاته". وعليه فأن هذا المنهج جعل الأردن معتدلاً في كافة المواقف ذات الارتباط بالقضايا العربية والعالمية (زهرة، 2009:318).

تجدر الإشارة إلى أن المقاربة التي تستند عليها سياسة الأردن الخارجية مبنية على الانفتاح على كافة الأمم بناء على فهمٍ واضحٍ لحقيقة السياسات ويرتكز على احترام العدالة والمساواة ومساندة الحرية. هذا الانفتاح يتناسب مع التغيير، وهو سمة إيجابية جعلت الأردن قادراً على تطوير مجمل علاقاته مع العالم، وكنتيجة لذلك حافظ الأردن دوماً على علاقاتٍ وثيقة مع كافة الدول (زهرة، 2009:319).

إن الفهم الدقيق لاتجاهات السياسة الخارجية يفسر بحق طبيعة الاستراتيجية الأردنية، سواء على مستوى شخص الملك أو الحكومات المتعاقبة في التعامل مع الأحداث الدائرة في سوريا، وعليه أن من الملاحظ أنه مع بقاء جميع الاحتمالات مفتوحة بالنسبة لهذه الأزمة اتخذ الأردن موقفاً متوازناً مع جميع أطراف الصراع، وركز على التسوية السياسية بوصفها طوق النجاة المحتمل لانتهاء الأزمة وتجنب الحلول العسكرية غير مضمونة النتائج. ربما يفسر الموقف الأردني على أنه قراءة حذرة لتداعيات أي عمل عسكري محتمل ليس على سوريا فقط وإنما على دول الجوار ومن ضمنها الأردن. مما أدى بالأردن إلى عدم الاستعداد للتدخل في سوريا عسكرياً وعدم السماح لأي وجود أجنبي على الأراضي الأردنية لأغراض التدخل العسكري هناك. وعليه كان الموقف الذي ترسخ في الاستراتيجية الأردنية نتيجة عدة متغيرات على الأرض من ضمنها تنامي قوة الجماعات المسلحة على اختلاف أصولها وأهدافها بما فيها جبهة النصرة والقاعدة وتنظيم داعش وغيرها من الجماعات المتشددة. فضلاً عن ذلك، هناك مخاوف من أن تطال الأزمة الحدود الشمالية للأردن مع سوريا خاصة إذا انهارت السلطة في دمشق، إذ إن المسافة بين عمان ودمشق لا تتجاوز مائة وأربعين كيلومتراً والمسافة الفاصلة بين مدينة (الرمثا) الحدودية في شمال الأردن والعاصمة السورية دمشق لا تتجاوز سبعين كيلومتراً. هذه الوقائع أدت بالأردن إلى التمسك باستراتيجيته الرامية إلى تسوية الأزمة سلمياً من خلال الوسائل السياسية، ولكن تحت الضغط العسكري للجيش الحر المدعوم من قبل بعض الدول العربية (القلاب، 2013). أضف إلى ذلك أن انتشار الجماعات المسلحة قد يقود الأمور إلى المجهول، وقد يؤدي إلى حرب أهلية تلقي بظلالها على دول الجوار ومنها الأردن ما يضر بالمصالح الأردنية. هذه المخاوف تعاضمت في ظل احتمالات تحول درعا أو الشمال السوري المحاذي للأردن إلى مرتع ومقل للسلفية الجهادية وتنظيم القاعدة، الأمر الذي من شأنه التأثير على موازين القوى في الأردن (محمود، 2013). أضف إلى ذلك أن انتشار الإيديولوجيات المتطرفة التي تتبناها الجماعات الإسلامية المتشددة في سوريا، وتدفع الجهاديين الذين يؤمنون بالعنف، وما يترتب على ذلك من التهديد بانتشار الإرهاب العابر للحدود، كل ذلك من شأنه الإضرار باستقرار الأردن الداخلي (Satloff and Schenker, 2013).

محددات الموقف الأردني تجاه الأزمة في سوريا:

تأثرت الاستراتيجية الأردنية في التعاطي مع تطورات الأزمة في سوريا بعدة محددات أو متغيرات ارتبطت بالتطورات الميدانية والسياسية التي يحققها أحد طرفي الأزمة، بالإضافة إلى التحولات في الموقفين الإقليمي والدولي. ولذلك اتبع الأردن ما أسماه البعض سياسة "الغموض البناء" (شقيز، 2014) حيث بنى النظام السياسي في الأردن دبلوماسيته على أساس المحافظة على علاقات متوازنة مع طرفي الصراع، خاصة في ظل عدم وضوح السيناريوهات المتعلقة بالأزمة. من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المتنبع لسياسة الأردن الخارجية تجاه الأزمة السورية منذ بداياتها يلاحظ أن هذه السياسة تأثرت بشكل أو بآخر بالمتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية. سنتناول فيما يلي مناقشة هذه المتغيرات بشيء من التفصيل.

أولاً: المتغيرات الدولية

الموقف الأمريكي:

نستطيع القول إنه ليس هناك موقف أمريكي واضح تجاه الحرب في سوريا، فبينما أعلنت الولايات المتحدة تأييدها لمنطلقات الثورة السورية المطالبة بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، إلا أننا نجد أن موقفها لم يتبلور ويتجسد بشكل عملي إلى درجة التدخل العسكري على نحو ما حصل في ليبيا. في هذا السياق تشير بعض التحليلات إلى أن الموقف الأمريكي لم يخضع لضغط شعبي يفرض على الكونغرس، ومن ثم على البيت الأبيض، تعزيز موقفه من الثوار ودعمهم مباشرة بالسلاح أو بإقامة مناطق حظر جوي في الأراضي التي تم تحريرها في الشمال السوري (البقاعي، 2013).

الموقف الأمريكي مرّ بعدة تحولات على مدار سنوات الثورة في سوريا، فمن مرحلة المفاجأة بانطلاق الثورة، وعدم اليقين

بخصوص كيفية التعاطي معها، إلى الشروع بمراقبة تصرفات النظام السوري ورصد ردود الفعل تجاه ممارسات النظام، ومن ثم تبني استراتيجية تتضمن مساعدة المعارضة السورية وتشجيع تركيا على الاضطلاع بدور محوري في الأزمة. بعد ذلك اتجهت السياسة الأمريكية إلى إنشاء ودعم مجموعات راديكالية بهدف إضعاف النظام، الأمر الذي أدى إلى استمرار سياسة "الاستنزاف الداخلي" في سوريا، حيث تم إنهك قوى النظام وقوى المعارضة المسلحة في آن معاً. الموقف الأمريكي تطور لاحقاً وبات يهدف إلى التفاهم مع النظام السوري، بمشاركة إيران، بعد أن تم تخفيض قدراته العسكرية (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2014). من هنا نجد أن الموقف الأمريكي جاء متناغماً إلى حد كبير مع الموقف الأردني الرامي إلى تجنب العمل العسكري واللجوء إلى الدبلوماسية كبديل أقل كلفة من بديل الحرب (ساتيك، 2013). أن تعقيدات المشهد السوري تدل على أن الولايات المتحدة مثلكة وغير قادرة على فرض حل ينهي الأزمة، حيث تمثل دورها في سوريا بتقديم الدعم الإنساني الإغاثي الذي شمل الأغذية والمواد الطبية والمعدات العسكرية غير القتالية. أما سياسياً فقد دعمت الولايات المتحدة الائتلاف السوري المعارض وذلك بهدف إيجاد بديل سياسي للمرحلة الانتقالية في حال سقوط نظام الأسد، ولكن لم تتدخل بشكل مباشر عبر إعطاء المعارض أسلحه نوعيه تضمن رجحان كفتها في مواجهه مع النظام (البقاعي، 2013).

من الجلي أن تقدم القوى التيارات المتشددة في سوريا قد فرض على الولايات المتحدة والأردن اتخاذ تدابير عملية لمواجهة مثل هذا التحدي الذي ربما يؤثر على الاستقرار السياسي في الأردن ومن ثم الإضرار بالمصالح الأمريكية في المنطقة. فمن المعلوم أن الأردن يرتبط بعلاقات وثيقة مع واشنطن وبخاصة في مجال جهود مكافحة الإرهاب وترتبط باتفاقية سلام مع إسرائيل ولذلك فإن عدم الاستقرار في الأردن قد يضر بهذه المصالح المشتركة وبمسيرة التطور الديمقراطي، الذي يحاكي النماذج الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، في الأردن التي قد تتغير إذا استطاعت بعض القوى المتشددة فرض اجندتها على النظام السياسي في الأردن. من هذا المنطلق نجد أن هناك مصلحة أمريكية أردنية مشتركة في الحد من نفوذ الجماعات السلفية والجهادية في سوريا بشكل عام وفي منطقة الجنوب بشكل خاص. ولذلك عملت الدبلوماسية الأمريكية على دعم المعارض المعتدلة في سوريا عبر التسليح والتدريب ناهيك عن استمرار المحاولات الدبلوماسية والسياسية للضغط على النظام السوري للدخول في مفاوضات المرحلة الانتقالية بشكل جاد. الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة اتجهت، على ضوء ما تقدم من المخاوف الأمنية، إلى لعب دور أكثر واقعية في سوريا بهدف ضمان عدم رجوح الكفة لصالح القوى المتشددة، ولذلك تحدثت تقارير في أكتوبر 2013 عن تدريب الاستخبارات الأمريكية لمقاتلي المعارضة السورية في قواعد عسكرية سرية في الأردن، وتزويدهم بالتعليمات القتالية والأسلحة، حيث تزامن هذا التطور مع تراجع المعارضة المعتدلة وتقدم الجماعات الجهادية المتشددة (درويش، 2013).

فضلاً عن ذلك، ركزت الدبلوماسية الأردنية والأمريكية على مكافحة الإرهاب، لذا كان هذا الهدف محور مباحثات الملك عبدالله الثاني مع نائب وزير الخارجية الروسي-مبعوث الرئيس الروسي الخاص للشرق الأوسط وأفريقيا ميخائيل بوجدانوف، حيث أكد الملك على وحدة سوريا وضرورة تعميق وتكثيف التعاون والتنسيق المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا لإيجاد مخرج سلمي للارزمة في سوريا، إضافة إلى التركيز على إيجاد استراتيجية شاملة لتوحيد الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب (The Jordan Times، 2016).

الموقف الروسي:

لقد شكّل التدخل العسكري الروسي في سوريا تحولا كبيرا في مجرى الأزمة السورية، حيث يشير هذا التدخل إلى عدم قدرة نظام بشار الأسد على الصمود في وجه المعارضه من دون دعم روسيا وإيران وحزب الله، بل أن التدخل الروسي هو الذي أوقف انهيار النظام السوري، ولو بشكل مؤقت، وهو ما لم يتم تحقيقه بواسطة إيران وحزب الله (كيلة، 2015). لقد استغلت روسيا الثورة السورية من أجل حماية مصالحها مع نظام سياسي ثبت أنه بحاجة إلى حماية أو دعم دولي حتى يتمكن من الصمود في وجه المعارضه المسلحة والجيش الحر، ولذلك شنت الطائرات الروسية ضرباتها الجوية ضد مواقع المعارضه وسط سوريا وشمل القصف الروسي مواقع لجبهة النصرة والجيش الحر وداعش في حمص وحماة والرقه وغيرها. بيد أن ظهور القوات الروسية في محيط غوطة دمشق وادلب هو تطور مهم بالنسبة للاستراتيجية الأردنية المتابعه عن كثب لتطورات الأزمة السورية. فهل تغير الموقف الأردني من الأزمة السورية بعد التدخل الروسي العسكري في سوريا؟

الملاحظ أن المشهد السوري برمته سواء عبر التدخل الروسي أو الإيراني أو الفصائل المسلحة الأخرى هو تطور مقلق للمسؤولين عن اتخاذ القرار في عمان الذين ما فتئوا يرصدون التطورات السورية والمواقف الدولية والإقليمية المصاحبه لها كي يتخذون موقفا

محددا من هذه التطورات. ان الأردن وبسبب اعتبارات القرب الجغرافي والاعتبارات الجيوستراتيجية يتأثر بصورة ملحوظة بأي تطور على الارض في داخل سوريا. ففي حين ايدت مصر التدخل الروسي في سوريا، لم يذهب الأردن إلى اتخاذ الخطوة نفسها وبقي على موقفه المتوازن غير المؤيد للتدخل العسكري، الذي يعتقد بأنه ربما يزيد حجم الدمار والضحايا، ولذلك حافظ الأردن على موقفه الاستراتيجي الرامي إلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي للامزمة بمشاركة دولية وتوافق وطني سوري (نون بوست، 2015). من الناحية الواقعية نجد أن الأردن يتعامل بدبلوماسية مع الطرف الروسي وفي الوقت نفسه استمر في موقفه الذي يتجسد بسياسة "الحيداء الايجابي" وتجنب سياسة "الاصطفاف الحاد" مع أي طرف، وذلك لعدم وجود خيارات امام الأردن الذي يسعى إلى حل وسط للامزمة. في هذا السياق حافظ الأردن على قنوات الاتصال مع موسكو طيلة سنوات الازمة السورية (الخيطن، 2015). لقد أصبح دور روسيا في سوريا واقعا ليس للأردن بديلا عن التعامل معه، إذ بات الاتفاق مع روسيا أو على الأقل التنسيق والتعاون معها أمرا ضروريا في مساعي البحث عن حل للامزمة السورية. هذا البعد في السياسة الأردنية تم الإشارة إليه من قبل الملك عبدالله الثاني في أثناء المقابلة التلفزيونية التي أجرتها معه محطة (ايه بي سي) التلفزيونية الأسترالية، حيث قال: "أعتقد في هذه المرحلة أن جميع الخيارات متاحة ومطروحة على الطاولة، ولكن مرة أخرى يجب أن أكون واضحا بأن غالبيتنا، ممن يفهمون الازمة السورية، يدركون أنه لا يمكن حل الازمة بدون الروس" (أي بي سي، 2016). الجدير بالإشارة ان الملك كان قد اشار إلى ضرورة تنسيق الجهود لحل الازمة بالتعاون مع موسكو والولايات المتحدة في مقابلة بثتها قناة "CNN" الأمريكية بتاريخ 13 يناير/كانون الثاني من العام 2016 (CNN، 2016).

لكن الدبلوماسية الأردنية النشطة تسعى جاهدة لعدم الإضرار بمصالح الأردن في جنوب سوريا لأن قصف الجنوب السوري، الذي توجد فيه المعارضه المعتدله والجيش الحر، من قبل القوات الروسية سيؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين إلى الأردن وما يعنيه ذلك من تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية على مستوى الداخل الأردني. لذلك يبدي الأردن تعاطفه مع المعارضه المعتدله المتواجدة في الجنوب السوري الذي يعد منطقة آمنة تبقى الأردن على مسافة من انعكاسات وتداعيات الصراع الدائر في سوريا. تشير بعض التحليلات إلى ان هناك تفاهم او تنسيق امريكي- روسي حول ما يجري في سوريا، بل أن بعض هذه التحليلات اشارت صراحة إلى أن التدخل الروسي في سوريا كان "بضوء اخضر امريكي" (فريحات، 2016).

حيث يعتقد أن التدخل الروسي سيؤدي في نهاية المطاف إلى فرض الحل السياسي للامزمة على جميع الاطراف بالتنسيق مع دول اقليمية ودولية. يسود انطباع بأن ترك الولايات المتحدة الساحة في سوريا يعني في نظر بعض الاوساط السياسية ان روسيا وليس الولايات المتحدة هي المعني الاول بما يجري في سوريا وانها صاحبة الحل للامزمة (كيلة، 2013). بمعنى آخر تسعى روسيا للمحافظة على النظام، وإجبار المعارضة والدول الإقليمية الداعمة لها على القبول بحل سياسي وفق رؤية وشروط النظام السوري، عبر فرض وقائع على الأرض. ولذلك فهي تزيد من كثافة ضرباتها الجوية من أجل إجبار المعارضة والقوى الإقليمية والدولية على تبني رؤية موسكو للحل السياسي، وهو ما لم يتحقق حتى الآن. هذا يشير إلى أن هدف موسكو من التدخل في سوريا ليس محاربة الإرهاب، كما تزعم، بل هناك أهداف أخرى ومصالح استراتيجية تكمن خلف التدخل الروسي، حيث تشير بعض المعلومات إلى أن 15% فقط من الضربات الجوية الروسية استهدفت "داعش"، بينما باقي الغارات استهدفت مواقع المعارضة المسلحة. لذلك من الجلي ان روسيا تحاول الحصول على موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط وحماية مصالحها الاستراتيجية في سوريا المتمثلة في القاعدة البحرية في ميناء طرطوس، بالإضافة إلى عقود النفط والغاز الموقعة في نهاية 2013 لاستغلال الحقول البحرية الضخمة مقابل الشواطئ السورية (إلياس، 2016).

من الناحية الواقعية استطاع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحقيق عدة أهداف عبر التدخل العسكري في سوريا من ضمنها تعزيز مكانة روسيا الدولية في النظام الدولي وعلاقتها بالأطراف الفاعلة فيه مثل الولايات المتحدة وأوروبا، بالإضافة إلى استخدام سوريا كورقة للتأثير في أوراق أخرى عالققة بينه وبين الغرب مثل أوكرانيا وجورجيا وأنظمة الدفاع الصاروخي. لقد عززت روسيا ايضا عبر عملياتها العسكرية في سوريا إطلالتها الإستراتيجية على البحر المتوسط من خلال قواعدها العسكرية ونشر صواريخ متطورة مثل نظام S-400، وكذلك ما صرح به مسؤولون روس بأن العملية العسكرية أتاحت خبرة حقيقية للقوات الروسية لم تكن لتحصل عليها من خلال التدريبات العسكرية (فريحات، 2016).

تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مبررات قدمتها موسكو لتبرير تدخلها العسكري في سوريا، من ضمنها فشل التحالف الدولي في تحقيق نتائج ملموسة للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والترويج لمخاطر سقوط دمشق على يد مقاتلي "داعش" المنتشرين في جنوبها (بي بي سي، 2015). موسكو عززت مبرراتها للتدخل العسكري بالقول إنها تدخلت بناء على طلب من دمشق

للمساعدة في محاربة الجماعات الإرهابية والعمل بشكل مستقل عن التحالف الدولي الذي تراه موسكو غير شرعي وغير فاعل على الأرض، لأنه يعمل من دون تنسيق مع الحكومة السورية. أيضا من ضمن الدوافع التي ساقته موسكو للتدخل المحافظة على مؤسسات الدولة السورية من الانهيار وعدم تكرار نموذج العراق وأفغانستان، إذ إن انهيار الدولة يعني تحول سوريا إلى بؤرة للإرهاب والاحتلال الداخلي الذي سيلقي بظلاله على دول الجوار بما فيها الأردن. أضف إلى ذلك أن روسيا أعلنت في خطابها السياسي الموجه للداخل الروسي أنها تريد من وراء التدخل في سوريا شن حرب استباقية ضد الإرهابيين في سوريا، حيث تخشى موسكو من خطر الجماعات الإرهابية المنتشرة هناك. في هذا الإطار أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورؤساء الأجهزة الأمنية الآخرين إلى أن هناك نحو ألفي روسي وثلاثة آلاف من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق يقاتلون في صفوف "داعش" والنصرة، وأنهم يشكلون خطراً كبيراً على الأمن القومي الروسي والاستقرار في آسيا الوسطى في حال عودتهم من سوريا والعراق. ولذلك جاء الجيش الروسي لملاحقة هؤلاء في سوريا قبل أن يعودوا لشن هجمات إرهابية في المدن الروسية. ولعل من ضمن المبررات غير المعلنة لتدخل روسيا هو تجريب أسلحتها الحديثة والترويج لبيع هذه الأسلحة خاصة الطائرات الروسية مثل قاذفة "سو-34" وإرسال رسائل للعالم حول قوة وإمكانيات الجيش الروسي. في هذا الإطار أشار الرئيس الروسي بوتين، في أثناء مؤتمر صحفي بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول الماضي إلى أن "العمليات في سوريا تعد تدريبات عسكرية ذات كلفة رخيصة في ظروف حرب حقيقية". ومن ثم بدأت في نهاية سبتمبر/أيلول الماضي مرحلة التمهيد لأول تدخل عسكري روسي خارج حدود الاتحاد السوفياتي السابق منذ انهياره عام 1991 (إلياس، 2016).

إن التدخل الروسي في سوريا وفق رؤية بعض المراقبين لا يزيد على كونه دعماً معنوياً لنظام الأسد، ولن يكون له أثر بالغ في حسم الصراع عسكرياً لصالح النظام خاصة أن التدخل لم يحقق النتائج المرجوة على الأرض ما أضعف فرصة التوصل لحل سياسي وفق منظور موسكو ودمشق. وبالتالي ستكون هناك صعوبة بالنسبة لروسيا في الاستمرار في حملتها العسكرية المكلفة من دون إطار زمني محدد لأن ذلك من شأنه توريط روسيا في مستقبل على غرار ما حدث في أفغانستان، ولذلك قد تضطر روسيا إلى تقديم تنازلات بخصوص مصير الأسد (إلياس، 2016).

من جانبه التزم الأردن الصمت حيال التدخل الروسي وربما يفسر ذلك على أن هناك مصلحة أردنية بالقضاء على التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش التي لها وجود في سوريا والعراق. ولذلك فالسياسة الأردنية الحذرة ترحب بأي جهد يستهدف القضاء على التنظيمات الإرهابية التي تعمل ضمن حدود لا تبعد سوى كيلومترات عن حدود الأردن الشماليه (الرشق، 2015). في هذا السياق يراقب الأردن عن كثب جنوب سوريا وبشكل خاص مدينة تدمر التي يسيطر عليها تنظيم داعش وهي المدينة التي تعدّ مفتاح دمشق ونقطة الانطلاق نحو الجنوب. ولذلك لن يسمح الأردن لداعش أن تعبر تلك المنطقة لما لذلك من آثار أمنية على الاستقرار الداخلي في الأردن. لذلك يستمر الأردن في التنسيق والتشاور مع مختلف الأطراف لمواجهة التحديات التي تفرضها تطورات الأحداث في سوريا، فهو يحافظ على علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والدول الغربية. وهو يقيم في الوقت نفسه علاقات دبلوماسية مع روسيا، حيث يتواصل معها بخصوص ما يجري في سوريا. فضلاً عن ذلك، هناك اتصالات مستمرة مع الأطراف السورية المختلفة ويتابع بصفة مستمرة المشورة والتنسيق مع تركيا والسعودية ودول الخليج الأخرى (الخطان، 2015). لا شك أن الأردن هو جزء من التحالف الدولي وفي حال كان التدخل الروسي بتنسيق وتوافق مع الولايات المتحدة فهذا يعني أن الأردن لن يخرج عن خط التحالف مع واشنطن ولندن وأنقرة والرياض، وسيبدي قبوله الضمني أو الصريح لأي ترتيبات تستهدف جمع الأطراف المتصارعة على طاولة المفاوضات والتوصل إلى حل سياسي. من هنا وصف الموقف الأردني "بالحيادي والمنفتح" (وكالة قدس برس، 2016) على جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة وهي الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران والسعودية وقطر، حيث كان للدبلوماسية الأردنية الرفضه للحل العسكري منذ البداية أكبر الأثر في تجنب البلاد مخاطر الانخراط في الحرب السورية.

ثانياً: المتغيرات الداخلية

الأمن الداخلي:

يواجه الأردن الآثار الأمنية غير المباشرة للحرب الدائرة على الأراضي السورية التي من بينها احتمالية التورط في اشتباكات عسكرية على المناطق الحدودية، وانتشار التطرف السلفي، ناهيك عن التكلفة المرتفعة للأعداد الكبيرة والمتزايدة من اللاجئين (Satloff and Schenker, 2013). يحاول الأردن المحافظة على أمنه الداخلي وعلى استقرار نظامه السياسي عن طريق تجنب الانخراط في الأزمة السورية عبر اتباع سياسات توافقيه على المستوى الداخلي والخارجي. أن مما لا شك فيه أن قضايا اللاجئين

وتتنامي الجماعات المسلحة الجهادية في مناطق لا تبعد عن الحدود الشمالية للأردن سوى بضعة كيلومترات فرض على الحكومة الأردنية ضرورة حماية حدودها الشمالية في سياق الحفاظ على الأمن الوطني، خاصة في ظل الاتهامات التي وجهتها سوريا أكثر من مرة إلى الأردن بإيواء المسلحين وتدريبهم وتسليحهم بدعم ورعاية من السعودية وأميركا، وبالتالي تهديد الأردن بأنه لن يسلم من تداعيات الحرب في سوريا (شقيير، 2014). فضلا عن ذلك، فقد نشبت مواجهات بين قوى الحدود الأردنية وبعض العناصر التي حاولت التسلل من سوريا إلى الأردن. فقد حصلت مواجهات بين بعض عناصر القوات المسلحة الأردنية ومجموعة من المقاتلين من «جبهة النصرة» كانوا يحاولون عبور الحدود إلى الأردن من منطقة درعا في جنوب سوريا. ومما زاد الأمر خطورة هو انتشار تنظيم جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في المناطق الشمالية والشرقية من سوريا، حيث حصلت هذه التنظيمات على الدعم المادي واللوجستي عبر الحدود التركية والعراقية (تابلر، 2014).

من الجلي أن الأردن ينتهج سياسة قوامها الاعتدال والحذر الشديد في التعاطي مع الأزمة السورية خوفا من تداعيات محتملة للازمة على الأردن وبخاصة في ظل وجود بعض الافراد الأردنيين السلفيين الذين التحقوا بالتنظيمات المتشددة في جنوب سوريا مثل جبهة النصرة وغيرها من المنظمات والخوف من عودتهم إلى الأردن والتسبب باحداث اضطرابات ومشاكل أمنية او إرهابية تنعكس سلبا على الأمن الداخلي الأردني. في هذا الإطار قامت الأجهزة الأمنية الأردنية بحملة لملاحقة ومحاكمة بعض الأردنيين سواء الذين حاولوا التسلل إلى سوريا أو هؤلاء الذين عادوا منها، بالإضافة إلى محاولة الأردن الحيلولة دون تسلل المقاتلين السوريين إلى الأراضي الأردنية والمراقبة الحثيثة لتحركات المعارضين السوريين الموجودين على الأراضي الأردنية (شقيير، 2014).

العلاقات الاقتصادية والتجارية:

لعل العلاقات الاقتصادية الأردنية السورية تمثل أحد متغيرات الاستراتيجية الأردنية تجاه الأزمة السورية، حيث إن هناك علاقات تجارية واقتصادية متبادلة على الحدود الشمالية للأردن مع سوريا. لا شك أن الأزمة السورية أسهمت بتراجع التجارة في شمال الأردن (مدينة الرمثا) التي تعتمد بشكل كثيف على التجارة مع سوريا، ومن هنا فإن من شأن التسوية السياسية اللازمة المساهمة بإعادة التبادل التجاري والاقتصادي ما يعزز الانتعاش الاقتصادي خاصة في منطقة الرمثا الحدودية في شمال الأردن.

من المعلوم أن سوريا شكلت دوماً بوابة للأردن على أسواق أوروبا سواء للاستيراد أو للتصدير، حيث أن ميناء العقبة البحري يعتبر الباب والمعبر البحري الوحيد الموجود في جنوب المملكة والذي على أرض الواقع لا يخدم عمليات الاستيراد من سوريا أو أوروبا (Al Kouri, 2001). وعلى الرغم من بعض الاختلافات السياسية التي كانت سائدة بين البلدين خلال أعوام الثمانينات ومعظم التسعينات إلا أن الروابط الاقتصادية تعدّ عميقة، خاصة في اعقاب انتقال السلطة في الأردن للملك عبدالله في عام 1999، وتسلم بشار الأسد الرئاسة في سوريا في عام 2000، في الروابط السياسية والاقتصادية على حدٍ سواء، حيث تم توقيع اتفاقيات اقتصادية لتخفيض التعرفة الجمركية بين البلدين لزيادة التبادل التجاري (Al Kouri, 2001).

لقد كانت الرؤية الخاصة بالنظاميين الأردني والسوري بعد عام 1999 مدفوعة بطموحاتٍ لإيجاد طرق جديدة لتحقيق درجات عليا من النمو والتبادل الاقتصادي لمواجهة مجمل الضغوطات الداخلية والخارجية. لقد تجسدت هذه الرؤية على أرض الواقع عبر التوقيع على البروتوكول التجاري للحد من القيود على التعرفة الجمركية التي تمخض عنها توقيع اتفاقيات تجارية تم من خلالها تخفيف التعرفة الجمركية عن المئات من السلع، ما أدى إلى تبادل تجاري هائل كان سبباً في انتعاش الأردن اقتصادياً (Al Kouri, 2001) فضلاً عن ذلك، تم توقيع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين في عام 2001 التي نصت على تحرير التبادل التجاري بين الأردن وسوريا واعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بشكل مباشر من اية ضرائب او رسوم جمركية، وكانت النتيجة اعفاء 99% من البضائع والسلع من الرسوم، وتم أيضاً من خلال الاتفاقية التأكيد على اعتبار البضائع الأردنية والسورية المنشأ والمخزنة في المنطقة الحرة المشتركة ذات منشأ واحد حين توريدها إلى أحد البلدين، الأمر الذي أدى إلى تشجيع الاستثمار الرأسمالي الأردني بالبضائع السورية وذلك من خلال مزايا تفضيلية انعكست ايجاباً على انتعاش الحركة الاقتصادية في الأردن (غزالة، 2005).

خلال فترة ما بعد عام 1999 اعتبرت سوريا - اقتصادياً - من وجهة النظر الأردنية على أنها المنفذ الاقتصادي الثمين وذو القيمة العالية لأسواق أوروبا لان معظم المنتجات الأوروبية تدخل الأردن عبر تركيا ومن ثم سوريا التي ربطت الأردن بسوريا من خلال شبكة من الممرات البرية، مما شجع الأنماط التجارية المتبادلة بين البلدين نتيجة حركة التجار الأردنيين من وإلى سوريا، وعليه أصبحت معظم السلع المتداولة في الأردن هي سورية المنشأ، وفي الوقت نفسه تم أيضاً تسويق المنتجات الأردنية في سوريا، الذي نتج عنه تبادل تجاري ملموس أثر ايجاباً في الاقتصاد الأردني (Al Kouri, 2001).

أن الارتباط الاقتصادي الأردني السوري كان لغاية ما قبل الثورة ذو طابع ملحوظ، خاصة بعدما وصل البلدان إلى أيجاد اليات التعاون الاقتصادي المشترك بعد سنواتٍ طويلة من الخصام والقطيعة، حيث تم صياغة معادلات للتوازن الاقتصادي على الحدود، كانت كفيلة بإدراك كل طرف بأن هنالك مصلحة مشتركة واضحة في الحفاظ على تدفق المواطنين والسلع والبضائع عبر المنطقة الحدودية بغض النظر عن تباين المواقف السياسية بين البلدين أو حتى تأزمها (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، 2012). نتيجة لذلك تنوعت الأنشطة الاقتصادية ما بين التجارة المباشرة إلى تجارة الترانزيت، وامتدت إلى الصناعات المشتركة وتأسيس الشركات في كلتا البلدين، وشملت أيضاً توسع الاستثمارات الأردنية في سوريا في قطاع التعليم العالي، والبنوك، والعقار (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، 2012).

إن الحديث عن الصراع الدائر في سوريا وانعكاساته الاقتصادية السلبية على الأردن، يبدو واضحاً من خلال التقرير الخمسي الصادر عن غرفة تجارة عمان لعام 2013 والذي أشار إلى أن حجم التبادل التجاري خلال العام السابق على الثورة، قد قارب على 450 مليون دينار أردني، وكنتيجة للثورة أنخفض حجم التبادل التجاري بعد عام ليصل إلى 280 مليون دينار، بنسبة انخفاض بلغت 37% (مجلة برق الإلكترونية). كما أشار التقرير إلى أن الصادرات المتجهة إلى تركيا وأوروبا والتي كان يمر منها 60% عبر الأراضي السورية، قد توقفت كلياً نتيجة اندلاع الثورة وتم أيضاً إغلاق معبر جابر الحدودي والذي مثل دوماً الشريان الاقتصادي الحيوي بين البلدين حيث أثر سلباً على الاقتصاد الأردني في عدة قطاعات مهمة منها على سبيل المثال لا الحصر الملابس والمواد الغذائية والمواد الزراعية الأساسية (مجلة برق الإلكترونية).

بناءً على ذلك، وكنتيجة لأدراك الأردن لمجمل الآثار الاقتصادية السلبية عليه الناجمة عن تداعيات النزاع السوري، وبهدف خدمة الأهداف الاقتصادية المرتبطة بالحفاظ على مزايا التبادل التجاري مع سوريا وحرية مرور السلع الأوروبية عبر تركيا فسوريا ومن ثم إلى الأردن، التي أثرت إيجاباً على انتعاش الاقتصاد المحلي منذ عام 2000 ولغاية العام السابق على الثورة السورية، حاول حل الأزمة السورية سلمياً. أن المزايا الاقتصادية والتجارية مع سوريا قادت الأردن إلى تبني موقفاً حيادياً لا ينجح لجهة ضد أخرى ولذلك فإن حل الأزمة السورية سلمياً وسياسياً من شأنه تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة.

قضية اللاجئين:

المتغير الآخر الذي أثر على استراتيجية الأردن تجاه ما يجري في سوريا هو حجم تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن وما يتبعه من آثار اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية. ان عبء اللجوء السوري الذي يتحمله الأردن قد قاد بعض المحللين والمراقبين الدوليين إلى المناداة بضرورة تحول اهتمام الدول المانحة والمهتمه بقضية اللاجئين السوريين من السياسات الآنية التي تستجيب للضرورات الراهنة إلى مقاربات استراتيجية بعيدة المدى بما فيها تنظيم الدعم المادي للحكومة الأردنية لتكون قادرة على الاضطلاع بدورها تجاه قضية اللجوء السوري (Francis, 2015: 2, 27).

الجدير بالذكر ان قضية اللاجئين ربما لا يتم الانتهاء منها حتى في حال توقفت اعمال الحرب في سوريا، ولذلك هناك حاجة انسانية لدعم الأردن نظراً لان احتمال عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم في المستقبل القصير ضئيل بسبب سياسة "الأرض المحروقة" التي اتبعتها نظام الأسد، التي ادت إلى تدمير قسم كبير من المساكن هناك (تابلر، 2014).

يسود الاعتقاد بان الأردن يستضيف ما يزيد على 1.4 مليون لاجئ سوري ولكن حوالي 630.000 لاجئ فقط سجلوا أنفسهم مع "مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين" التابع للأمم المتحدة (Ministry of Planning and International Cooperation, 2016: 14). تشير الاحصائيات إلى ان 83% من اللاجئين يقيمون خارج مخيمات اللجوء في المدن الأردنية ويتركز وجودهم في عمان واريد والمفرق والزرقاء. فضلاً عن ذلك، هناك قرابة 125.000 لاجئ يعيشون في مخيمات رئيسيين للاجئين في المملكة (الزعتري ومخيم الأزرق الصحراوي). وتشير التقديرات إلى ان هناك أكثر من 750 ألف لاجئ غير معروفين يُعتقد أن معظمهم يمكث لدى بعض الاقارب او الاصدقاء في الأردن. وتمثل هذه الفئة من السوريين المقيمين في الأردن نقطة الضعف التي قد يستطيع بشار الأسد أو تنظيم داعش استغلالها لشن هجمات إرهابية ضد المملكة. تتعزز هذه المخاوف اذا علمنا أن اللاجئين أخذوا يتدفقون إلى الأردن من خارج منطقة درعا، بما في ذلك شرق سوريا، حيث يمتلك تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» سيطرة أقوى على الأرض (تابلر، 2014). في هذا السياق نوه الملك في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 إلى حجم اللجوء السوري في الأردن وما يشكله من تحديات حيث اشار إلى ان اللاجئين السوريين يشكلون 20% من حجم سكان المملكة، مطالباً المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته بشكل جماعي تجاه هذه الأزمة الانسانية عبر دعم الأردن ولبنان التي تتحمل العبء

الأكبر من اللجوء السوري (His Majesty King Abdullah II at the 70th Plenary Session of the United Nations General Assembly, 2015). ان عبء استضافة اللاجئين دعا الحكومة الأردنية إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية عن طريق محادثات ثنائية مع إيران وروسيا وتركيا والولايات المتحدة والاتحاد الاوربي والامم المتحدة من اجل توعية المجتمع الدولي بأثار قضية اللاجئين السوريين على الأردن بغية المساهمة مع الأردن بتحمل كلفة اعباء اللاجئين (Ferris, 2013: 26).

بالإضافة إلى الاعباء الاقتصادية هناك مخاطر امنية يفرضها اللجوء السوري، ما أدى إلى اتخاذ القوات المسلحة الأردنية اجراءات شديدة لضبط الحدود وضمان عدم تحولها إلى ساحه خلفيه يستعملها الجهاديون ومن ضمنهم جبهة النصرة لجلب الدعم للمقاتلين في جنوب سوريا. هذا تطلب بالضرورة قيام القوات الأمنية الأردنية بمنع عبور المقاتلين الاجانب بما فيهم الجهاديون للقتال في سوريا (Ferris, 2013: 26).

بالمقابل وبالرغم من التحديات التي يفرضها اللجوء السوري استمر الأردن في سياسته الرامية إلى استضافة اللاجئين وإبقاء الابواب مفتوحة لهؤلاء الذين يتعرضون للقتل والدمار. ولكن عبء استضافتهم اصبح يتجاوز الامكانيات المتاحة في الأردن ومن هنا كانت الدعوة للمجتمع الدولي بان يتحمل مسؤولياته تجاه ازمة اللجوء الانسانية ومساعدة الأردن على استمرار تقديم الخدمات اللازمة لهم. ان مما لا شك فيه ان هناك تأثير واضح للاجئين السوريين على الاوضاع المعيشية والاقتصادية والبنية التحتية والخدمات الاجتماعيه في الأردن (Bradley, 2013).

لقد اشارت ورقة تقدير موقف لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية -نشرتها جريدة الغد- حول الأردن والحرب الراهنة في العراق وسوريا إلى ان الأردن يعاني منذ بداية الأزمة من ضعف الدعم والمساعدات الدولية والعربية التي تعينه على تحمل عبء استضافة عدد كبير من اللاجئين، الذي انعكس بشكل جلي على البنية التحتية والخدمات والاقتصاد الوطني في مختلف المجالات، حيث تشير التقديرات الاحصائية إلى ان تكلفة استضافة اللاجئين السوريين في الأردن تتجاوز مليار دينار سنوياً. فضلاً عن الآثار بعيدة المدى التي يفرضها اللجوء السوري على الأردن، من حيث الضغوط الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية (جريدة الغد. 2016). ان تدفق هذا الكم الهائل من اللاجئين اثر على فرص العمل وارتفاع اجور السكن والعقارات وارتفاع الاسعار (Sweis, 2013).

أضف إلى ذلك ان بعض الدراسات تشير إلى انه في المدى المنظور -خاصة في ظل تعثر الحل السياسي في الوقت الراهن- من المتوقع بقاء اللاجئين السوريين في الأردن لفترة طويلة حتى في ظل التفاوض بتوقف الحرب في سوريا والتوصل لحل سياسي. لذا فإن هناك توقع بأن نسبة من يتوقع عودتهم في حال انتهاء الحرب تتراوح ما بين 25-50 % فقط، ما يشير إلى أن الأردن سيتعامل ولمدة طويلة مع واقع اجتماعي وديمقراطي واقتصادي متغير بفعل استقرار اللاجئين السوريين في الأردن، آخذين بعين الاعتبار انعكاسات هذا الواقع على الاوضاع الداخلية من حيث الضغوط السكانية، والبنية التحتية، والتنافس الشديد على الفرص الاقتصادية ناهيك عن الآثار الأمنية المحتملة (جريدة الغد. 2015).

أثر المحددات الموضوعية على الاستراتيجية الأردنية تجاه الأزمة السورية:

ان العوامل والمتغيرات سالفة الذكر كان لها انعكاسات مختلفه على طبيعة الاستراتيجية الأردنية تجاه الأزمة في سوريا، ما أدى إلى انتهاج سياسة خارجية معتدلة تجاه الأزمة. هذا الاعتدال يعكس حجم القلق والمخاوف لدى صانع القرار الأردني ويعود إلى حسابات يأخذها صانع القرار الأردني بعين الاعتبار عند تحديد موقفه من الأزمة. ان وقوف الأردن الكامل والواضح مع المعارضه السوريه قد يؤدي إلى مشاكل امنية للاردن اذا فشلت المعارضه في الانتصار على النظام السوري، وبالتالي من شأن هذا السيناريو ان يؤدي إلى تفاقم التوتر والعداء وربما المواجهه بين الأردن من جهة وقوى من النظام الجديد الذي ربما يضم عناصر من انصار النظام السابق او ربما النظام السابق نفسه اذا استطاع التغلب على المعارضه. وبالمقابل يأخذ صانع القرار الأردني في الحسبان سيناريو آخر هو ان عدم الالتفات إلى المعارضه سيؤدي في حالة تمكنها من فرض بعض شروطها على النظام إلى قيام نظام جديد في سوريا تكون المعارضه احد اطرافه، وفي هذه الحاله ربما لا تراعي المصالح الأردنية. من جهة اخرى فان استمرار الأزمة سواء بوجود او عدم وجود بشار الأسد من شأنه ان يتسبب بكلفة اقتصادية عالية يتحملها الأردن جراء استمرار الأزمة، ومن ناحية اخرى التسبب بمخاطر امنية على الداخل الأردني من قبل المجموعات المتشددة التي قد تتسرب إلى داخل الأردن محدثة الإرهاب والعنف (شقيير، 2014). أضف إلى ذلك ان تمكن القوى الاسلاميه من السيطرة على الحكم في سوريا قد ينعكس على قوى الاسلام السياسي في الداخل الأردني وبخاصة المعارضه الاسلاميه المتمثلة بالاخوان المسلمين الذين ارتفعت اصواتهم على خلفية احداث الربيع

العربي في عام 2011 مطالبين باصلاحات سياسية والملكية الدستورية. بالتالي فان المخاوف الأردنية من كل هذه التعقيدات دفعت به إلى ان يتخذ موقفا متوازنا تجاه تطورات الأزمة السورية واصبح الموقف الأردني تجاه التيارات الاسلامية في سوريا اكثر وضوحا بوصف هذه الجماعات الاسلامية المتشددة على انها تمثل خطرا حقيقيا على الأمن الوطني الأردني(شقيب، 2014).

الموقف المتوازن الذي ينتهجه الأردن يتجسد بمحاولته عدم التحيز لاي طرف من اطراف الأزمة السورية بشكل مطلق. هذا الموقف يأخذ في الحسبان بعض الاعتبارات؛ فمن جهة اذا استطاع النظام السوري التقدم واستطاع استعادة الأراضي السورية وصولا إلى جنوب سوريا (الحدود مع الأردن) فان هذا سيكون له تداعيات على مستوى الداخل الأردني وسيؤدي إلى تدفق آلاف اللاجئين عبر الحدود وإن لم تفعل الأردن شيئا فسيوسع عدد المتطرفين ونفوذهم في جنوب سوريا، وبالتالي سيواجه الأردن انتقاداً داخلياً لأنه لم يفعل شيئاً لمساعدة المعارضة السورية. وهذا ربما يغذي مشاعر الكراهية بين بعض المكونات القبلية والسلفية في الأردن، ما يشجع على شن هجمات من قبل بعض المتطرفين من داخل الأردن كرد فعل انتقامي لتطورات الاحداث في سوريا. في المقابل، إذا اتخذ الأردن موقفا صارما ضد الأسد وعززه بالفعل على الارض، فمن المرجح أن يلجأ النظام السوري إلى السوريين "غير المعروفين" الموجودين في الأردن من أجل القيام بهجمات إرهابية وتصوير هذه الاعمال الإرهابية على انها من عمل السلفيين الأردنيين، أو تنظيم داعش (تابلر، 2014). يتعزز هذا القلق الأمني لدى الأردن في ظل مؤشرات تدل على عدم تمكن المعارضة من حسم المعركة لصالحها في المدى المنظور، ومن ثم فان هذا يعني مزيدا من الاقتتال الداخلي في سوريا ومزيدا من التطرف الذي ربما يزيد الوضع تعقيدا.

موقف الأردن الحيادي كان مثار النقاش في ندوة عقدها مركز الرأي للدراسات في عمان التي ركزت على بيان ان حقيقة الموقف الأردني الذي اختار الوقوف في "المنطقة الرمادية" جاء بفعل الموقع الجيوسياسي للاردن وقربه من حدود سوريا، ولذلك انطلق الموقف الأردني تجاه الأزمة من ضرورات الحفاظ على مصالح الدولة العليا وامنها الوطني. ان تطورات الوضع السوري تتطلب من الأردن ان يكون له دور في اي سيناريوهات قد تطرح للتوصل إلى تسوية سياسية لازمة، ومن اجل ذلك فان هناك ضرورة لتبني الأردن لاستراتيجية ترافق محطات المرحلة الانتقالية في سوريا، من حيث وقف العنف في سوريا وما يستدعيه ذلك من إغلاق للحدود التركية في وجه المسلحين، وصولا إلى رفع الولايات المتحدة الغطاء السياسي عن المقاتلين يعقبها توقف الدعم الخليجي للجماعات المسلحة. ومن المراحل المتوقعة للحل السياسي لازمة: البدء في مفاوضات تشكيل الحكومة الانتقالية واختيار مرشحها وهذا يتطلب جهود عملية لتوحيد المعارضة السورية الموالية للولايات المتحدة وبريطانيا وقطر. ربما يعقب المفاوضات مرحلة اختيار اعضاء جمعية تأسيسية تتولى مهمة صياغة دستور جديد، يتلوه إجراء انتخابات برلمانية تمهيدا للوصول لمرحلة اخيرة هي الانتخابات الرئاسية (الراي الأردنية، 2017).

الموقف الأردني من الأزمة السورية بين التأييد والرفض:

بناء على ما تقدم من تحليل لطبيعة الاستراتيجية الأردنية تجاه ما يجري في سوريا وفي ظل الضغوط السياسية الداخلية والخارجية يمكن القول إن الموقف الأردني تجاه الثورة السورية تميز بادراك ميزان القوى الذي يميل لمصالح النظام مترافقا مع عدم وجود مؤشرات تدل على انهياره خاصة في ظل وجود دعم اقليمي ودولي لهذا النظام. هناك ايضا قضية الخوف من استغلال الحدود الشمالية مع سوريا لدعم العمليات المسلحة في سوريا وما ينتج عن ذلك من احتمالات المساس بالأمن الأردني الداخلي. ولذلك بالرغم من تأييد قطاعات واسعة من الشعب الأردني للثورة السورية، الا ان هناك انقساما واضحا حيال التدخل الاجنبي في سوريا. من هنا يمكن رصد موقفين على مستوى الداخل الأردني تجاه الأزمة؛ موقف مؤيد للثورة تجسد بعدة مؤشرات من ضمنها دعوة الملك بأسلوب غير مباشر لتتحي الأسد. فقد صرح الملك عبدالله الثاني لهيئة الاذاعة البريطانية في نوفمبر 2011 حيث قال: "لو كنت مكانه لتتحيث بعد ان أتأكد أن الذي سيأتي بعدي سيكون قادرا على تغيير الواقع الذي نراه" ومؤكدا ايضا "على ضرورة البدء بمرحلة جديدة من الحوار السياسي" (عمان نت، 2011).

ايضا السياسة الخارجية الأردنية ايدت الثورة السورية على نحو ما تبين من خلال دعم الأردن لقرارات الجامعة العربية ضد النظام في سوريا ومساندة الحقوق والمطالب المشروع للشعب السوري، فضلا عن سماح الحكومة للقوى الاسلامية الداعمة للثورة بتنظيم مسيرات ووقفات احتجاجية في المملكة. الموقف الأردني المساند لثورة الشعب السوري تجسد ايضا بادانة الحكومة لممارسات النظام ضد شعبه وفتح الحدود للاجئين السوريين.

اما الموقف المعارض للثورة تجسد بالحذر من الانخراط في الأزمة بشكل مباشر، بسبب اعتقاد ساد الاوساط الأردنية من ان

البديل عن النظام السوري هو بديل الاسلاميين، وما يترتب على ذلك من تعزيز لنفوذ الجماعة الاسلامية في الأردن وخاصة جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي. هذا الموقف الرافض للثورة يمكن ملاحظته ايضا من خلال رفض التدخل الاجنبي في سوريا والتصدي لمحاولات تهريب السلاح عبر الحدود الأردنية مع سوريا (مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012). اذن من خلال القراءة السابقة لحقيقة الموقف الأردني من الثورة السورية يمكننا القول إن الأردن يقيم سياسته تجاه الأزمة على قراءة متوازنة لموازين القوى وللضغوط الداخلية والخارجية في محاولة للحفاظ على الأمن الأردني وتجنب الانزلاق في الأزمة. فهو يقف مع الاجندة العربية وملتزم بكل ما يصدر عن الجامعة العربية من قرارات -علقت عضوية سوريا وفرضت عليها عقوبات سياسية واقتصادية- وتبنى المبادرة العربية لحل الأزمة، ولكنه بالوقت نفسه لا يدعم المعارضه عسكريا في محاولة لابقاء مسافة أمان -إذا جاز التعبير- من كلا الطرفين المتنازعين (النظام والمعارضه) خاصة ان اي منهما غير قادر حتى الوقت الراهن على حسم الصراع عسكريا. ولذلك يدعم الأردن كل الجهود الدبلوماسية والسياسية لحل الأزمة في سوريا. بناء على ذلك فان السياسة الأردنية حسب بعض الكتاب "لا تزال تقاوم الضغوط التي تدفعها للانحياز الكامل لأحد الطرفين المتصارعين، وتسعى جاهدة للاستمرار في مسك العصاة من المنتصف" (رضوان، 2012).

نستنتج مما تقدم ان الموقف الأردني يجسد الدفاع عن المصالح الأردنية وفي الوقت نفسه يرسخ رغبه في البعد عن المخاطر الأمنية. ولذلك بقي الأردن متحفظا في تعامله مع المعارضه السورية وسعت الاجهزة الأمنية على الدوام من خلال اعتقالها لبعض المعارضيين السوريين إلى منع تحول الأردن إلى منطقة نشطة للمعارضه. ولذلك اشارت بعض التحليلات إلى ان الموقف الأردني لا يزال منقسما حيال الأزمة السورية، اذ لا يوجد إجماع بين الرأي العام الأردني على الموقف الذي يجب ان يتخذ تجاه تطورات الاحداث في سوريا على غرار الموقف مما حدث في كل من مصر وليبيا وتونس (النجار، 2011).

يمكن وصف الموقف الأردني تجاه الأزمة السورية بأنه سياسي براغماتي يأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية الأردنية والدفاع عنها ولذلك يحتفظ الأردن بعلاقاته مع النظام وفي الوقت نفسه يقف إلى جانب المطالب المشروع للشعب السوري ويدعم المعارضه المدنية سياسيا وهو موقف ينسجم، ولو بحدود معينة، مع مواقف القيادات السياسية في محور التحالف التركي السعودي القطري. الموقف الأردني الاستراتيجي على حد تعبير احد المحللين يتمثل بالتمسك بالحل السياسي وضرورة الوصول إلى حل الأزمة عن طريق طاولة المفاوضات، في حين ان الأردن يتبع اساليب تكتيكية تتجسد بالتماسي مع المواقف الإقليمية والدولية المتغيرة تجاه ما يجري في سوريا. بمعنى آخر في حين ان الأردن سمح للمعارضه السوريه بحرية التعبير والحركة على اراضيه، الا انه في الوقت نفسه لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع النظام في سوريا (عيسى، 2015). اي ان الدبلوماسية الأردنية نجحت إلى حد كبير في عدم الانجرار إلى الحرب والمحافظة على مسافة واحدة من جميع أطراف الصراع، وهو موقف ربما لم يرضي بعض الاطراف العربية او الدولية التي حاولت اقناع الأردن بان يضطلع بدور مباشر في الأزمة السورية (وكالة قدس برس، 2016).

الخاتمة:

على الرغم من أن بعض الباحثين قد وصف الاستراتيجية الأردنية تجاه الأزمة السورية بالغموض وضبابية المشهد، إلا أن الملك عبدالله ومنذ بداية الأزمة أستمروا بالتأكيد على ضرورة إيجاد حل سياسي يرضي كافة الأطراف، والذي اعتبره أفضل خيار، بدلاً من اللجوء إلى استخدام القوة الفعلية ضد نظام بشار الأسد. إن وجود تباين في الآراء ما بين من يؤيد نظام بشار الأسد ومن يعارضه على المستوى الشعبي الأردني لا يعني بالضرورة أن الموقف الرسمي الأردني يتبنى اي من الاتجاهين، لا سيما أن مصلحة الأردن الأمنية تتطلب وقوفه في المنطقة الرمادية. ولذلك أنتهج استراتيجية حيادية، وامتنع عن تأييد أي طرف، وألتزم بالجهود العربية التي سعت إلى حل الأزمة سلمياً. الجدير بالذكر ان الموقف الأردني لقي معارضة واضحة من معظم الدول العربية والدولية، التي كانت تتوق إلى ان يلعب الأردن دوراً مركزياً ومباشراً في الأزمة، وبالرغم من ذلك بنى الأردن استراتيجيته على تجنب الانخراط المباشر في النزاع الدائر في سوريا مؤكدا على الدوام ضرورة حل الأزمة سياسيا عبر تضافر كافة الجهود العربية والدولية.

في السنوات الاولى لحكم الملك عبدالله وبشار الأسد، كان الشعور المتبادل بين القيادتين أنهما قد ورثا علاقات توتر استمرت طيلة فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ورغم ذلك كانا قادرين على التحرك قدماً نتيجة وجود مصالح مشتركة ومتبادلة. إلا أن التوتر قد شاب العلاقات الثنائية مرة أخرى خلال عام 2004 وذلك عندما حذر الملك عبدالله من تشكيل "الهلال الشيعي" في الخليج العربي بالإضافة إلى سوريا والذي تزعّمته إيران. وبالرغم من ذلك، فإن المتابع لطبيعة العلاقات الأردنية - السورية وحتى اندلاع الثورة، يلحظ وجود درجات متقدمة من التعاون الاقتصادي والسياسي بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالنواحي الأمنية الحدودية.

خلال الأشهر الأولى من الأحداث في سوريا حاول النظام الأردني أن ينأى بنفسه عن مجمل الأجواء الثورية التي كان لهيبتها منتشراً في الأقطار العربية المحيطة فيما سمي بالربيع العربي 2011 ولا شك ان الأزمة السورية لها خصوصية بالنسبة للأردن، اذ قد تؤثر سلباً على الأمن والاستقرار في الأردن، وربما تؤدي إلى تصاعد المطالب الشعبية بالإصلاحات السياسية التي قد تصل إلى حد الاضطرابات التي قد تهدد الاستقرار الداخلي. من هذا المنطلق نجد أن الحكومة الأردنية نادراً ما علقت على الاحداث في سوريا، وامتنعت عن تقديم مساعدات مادية أو لوجستية سواء لنظام بشار الأسد أو للمعارضة السورية، ولم تبدي أية مواقف رسمية داعمة أو معارضة للجهتين. ولكن وبعد اعلان كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية مساندتهما للمعارضة السورية ولحق الشعب السوري بتقرير مصيره، والذي ترافق ايضاً مع دعوة الولايات المتحدة لضرورة تحي الأسد، أعلنت الحكومة الأردنية موقفها والذي أنتقد بشدة تصاعد العنف وارقة الدماء غير المبرر والمترافق مع الاستخدام غير المتكافئ للقوة في سوريا. ولكن على الرغم من هذا الموقف، إلا ان الأردن في الوقت عينه أعلن أنه لن يتدخل في الشأن الداخلي السوري، وأكد على وحدة الأراضي السورية وامن واستقرار سوريا وأعتبر ذلك " خط أحمر " لن يتجاوزه الأردن.

إن ادراك الأردن لتعقيدات الأمور في سوريا، دفعت به إلى انتهاز سياسة خارجية واستراتيجية أمنية حذره تمثلت بعدم السماح لنقل الصراع من الأراضي السورية عبر الحدود، اذ ان هناك قلق وخوف من انهيار النظام وبالتالي سيطرة التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش على الأراضي السورية، ما يهدد أمن واستقرار الأردن. وتنفيذاً لتلك الاستراتيجية، دأبت الحكومات الأردنية المتعاقبة على التشديد على موقف الأردن الحيادي من الأزمة مؤكدة على أن أمن واستقرار سوريا هو أولوية. بالرغم من وجود ضغوط دولية وإقليمية كانت تدفع باتجاه ايجاد تحالف ضد نظام بشار الأسد، إلا أن الأردن كان قادراً باستمرار على ارضاء كافة الأطراف وتجنب الانزلاق في أتون الأزمة بشكل مباشر، مع تأكيد الأردن على دوره الانساني عبر فتح الحدود امام اللاجئين السوريين بالرغم مما يشكله هذا اللجوء من اعباء اقتصادية واجتماعية وأمنية.

استراتيجية الأردن تجاه الأحداث في سوريا كان قوامها الدعوة إلى حل الصراع بالطرق الدبلوماسية السلمية والتأكيد على ضرورة توقف العمليات العسكرية والاستباكات المسلحة بين النظام والمعارضة، والدعوة إلى انتقال السلطة سلمياً بعد توافق مجمل الآراء في هذا الشأن. لقد تيقن الأردن بالفعل أن الخطر الحقيقي عليه لا يتمثل بالقوات النظامية السورية، وإنما بتقاعس المجتمع الدولي عن إيجاد آليات فاعلة لإنهاء الصراع الدائر والاضطرابات. لقد أكد الأردن على ضرورة حماية الحدود الأردنية من اي تجاوزات من الطرف السوري وعدم السماح بوصول الجماعات المتطرفة عبر الحدود إلى الأراضي الأردنية، لان ذلك يعني ان الأردن سيكون مضطراً إلى استخدام القوة المشروعة للدفاع عن سيادته وحدوده، وهو السيناريو غير المرغوب فيه. تزامنت مخاوف الأردن مع قلق استراتيجي على مدار ستة أعوام باتخاذ قرار أممي يعطي التصريح باستخدام القوة العسكرية ضد نظام الأسد، والذي يعني امكانية استخدام الأراضي الأردنية، وهذا الخيار غير مرغوب فيه أردنياً، حيث يعني ذلك إقحامه في شأن قد يؤثر على أمنه واستقراره خاصة من الجماعات المتطرفة والجماعات الجهادية. هذه الاعتبارات ادت إلى رفض الأردن لأي استخدام للقوة ضد سوريا، ودعا إلى ضرورة تصافر الجهود الدولية والإقليمية لانتقال السلطة سلمياً وفق ما تم التأكيد عليه في مؤتمري جنيف 1 و2.

إن ارتباط الأردن الوثيق تاريخياً بالولايات المتحدة الأمريكية قد دفع بضرورة توافق الآراء تجاه الأحداث في سوريا، وعليه أصبحت السياسات المشتركة تدفع باتجاه الحد من أية زيادة في موازين القوى لصالح الجماعات الجهادية والسلفية في سوريا، ولترجمة تلك الاستراتيجية قامت الولايات المتحدة بدعم الجماعات السورية المعتدلة، عسكرياً ولوجستياً، وهذه الاستراتيجية كانت مفضلة بالنسبة للأردن لأنها رسخت القنوات المتبادلة بين الطرفين فيما يخص محاربة ظاهرة الإرهاب والتطرف التي لا تتمثل بالجماعات المعتدلة في سوريا، وإنما بالجماعات المتطرفة السلفية والجهادية.

مع تقدم الأحداث في سوريا وتصاعدها، مترافقة مع وجود قنواتٍ روسية بإمكانية تفوق قوى المعارضة عسكرياً وميدانياً من خلال زيادة الرقعة الأرضية التي تسيطر عليها، اتخذت القيادة الروسية قراراً بالتدخل العسكري لمنع انهيار النظام، إلى جانب تدخل إيران وحزب الله اللبناني. هذا التدخل المشترك الروسي والإيراني أقلق صانع القرار الأردني، ولكنه كان قادراً على التعاطي مع هذا التطور، واستمر الأردن بإصراره على ضرورة حل الصراع سلمياً. بالرغم من المخاوف الأردنية من التدخل العسكري الروسي، إلا انه استطاع التعامل مع روسيا عبر الدبلوماسية والتمسك باستراتيجية الحياد الإيجابي، مؤكداً دوماً على ضرورة تصافر الجهود الدولية لإيجاد صيغة للحل السلمي ترضي كافة الأطراف وتستند على وفاق وطني سوري شامل. أن الاستراتيجية الأردنية ورغم معارضتها للتدخل الروسي، اعتمدت بشكلٍ جلي على تكتيك الأبواب المفتوحة مع روسيا خلال سنوات الأزمة حيث استمرت قنوات الحوار والاتصال مع روسيا، وهو ما أكدته الملك عبدالله مراراً من خلال الإشارة إلى أن أي حل للأزمة السورية لا يمكن أن يكون

بدون الجهد والمساهمة الروسية. إن الموقف الأردني المعارض للتدخل الروسي كان مدفوعاً بجملة من الهواجس الأمنية لعل أهمها احتمالية قصف المنطقة الجنوبية السورية التي تعدّ معقلاً للمعارضة السورية المعتدلة والجيش السوري الحر، الامر الذي يعني مزيداً من النزوح نحو الأردن، مما يشكل مزيداً من التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في الداخل الأردني. ورغم كل ذلك، إلا أن الأردن التزم الصمت تجاه التدخل الروسي نتيجة وجود قنوات بأن هذا التدخل قد يضعف الجماعات الإرهابية في سوريا من ناحية، وقد يكون قادراً على اجتثاثها من ناحية أخرى.

إن المراقب للاستراتيجية الأردنية يلمس بالفعل مقدرة الوحدة القرارية على إرضاء كافة الأطراف الإقليمية والدولية حتى المعارضة السورية والجماعات المعتدلة والجيش السوري الحر، حيث امتازت بمرونة الطرح وعدم اللجوء إلى تأزيم الموقف مع أي جهة كانت، وتعاملت مع الأزمة باعتدال رشيد عقلائي ووقفت على مسافة واحدة من كافة الأطراف. وعلى الرغم من وجود بعض الاتهامات من قبل النظام السوري بانحياز الأردن للمعارضة، إلا أن الأردن ومن خلال الملك والنخب السياسية، أكد على أمن واستقرار وسلامة الأراضي السورية، لافتاً إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة، مع التأكيد على أن ما يدور في سوريا لا يخرج عن كونه شأنًا سورياً داخلياً، ويجب احترام حق الشعب السوري في تقرير مصيره. إن تأييد الأردن لمجمل القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية يعد ترجمة واقعية لهذا التوجه، حيث ساند الأردن قرارات الجامعة الخاصة بتعليق عضوية سوريا في الجامعة وفرض العقوبات السياسية والاقتصادية على النظام في سوريا. أضف إلى ذلك أن الأردن ادان النظام السوري على مجمل الإجراءات التعسفية ضد الشعب السوري الأزل و أكد على حق الشعب السوري بتقرير مصيره، ودعا إلى ضرورة حل الصراع بالطرق السلمية وعدم السماح باستخدام القوة ضد سوريا. من الأهمية بمكان الإشارة إلى توافق الرؤى الأمريكية - الأردنية حول الشأن السوري، بما لا يسمح بتوتر العلاقات الثنائية التاريخية المتبادلة.

أن أدراك الأردن لانعكاسات الأزمة السورية عليه في النواحي الأمنية والاقتصادية وما ترتب على اللجوء الإنساني السوري من اعباء على مختلف المستويات، قد دفعت به إلى إيجاد آليات ناجعة للتعامل استراتيجياً مع الأزمة بالاستناد على الرشد والعقلانية لما للموقف من حساسية عالية. لقد اتبع الأردن سياسة الحياد الايجابي نتيجة لضبابية المشهد وعدم القدرة على تحديد من هي الجهة التي سوف تسيطر على المشهد السوري، وهو ما يعتبر استمراراً للنهج السياسي التاريخي للنظام الأردني في تعاطيه مع أي شأن خارجي سواء كان إقليمياً أم دولياً. لقد ارتكزت تلك الاستراتيجية، كما أسلفنا سابقاً على الاعتدال والانفتاح والوسطية والواقعية. لقد عانى الاقتصاد الأردني كثيراً من تطور الأزمة في سوريا نتيجة لأغلاق الحدود، إلا أن أي انفراج سلمي للأزمة يعني عودة الأمور إلى نصابها القديم، والذي سوف يترتب عليه فتح الحدود ورجوع العلاقات الاقتصادية وبالتالي استخدام المعبر البري السوري لخدمة التجارة الأردنية من وإلى أوروبا.

إن وجود قدرات استخبارية أردنية لتحديد اية مخاطر على الأردن من الخارج أو الداخل نتيجة لإمكانية أنتشار ونمو الفكر المتطرف التكفيري ينبغي أن يعتمد على تبادل المعلومات مع الدول الحليفة حول الجماعات الإرهابية من ناحية، وإيجاد صيغة عمل استخباراتية مشتركة تكون قادرة على تحديد موقعها ومن ثم عزلها فاستئصالها من ناحية أخرى. من الجدير بالذكر أن مجمل الأعمال الإرهابية التي تم تنفيذها من خلال الخلايا الإرهابية والمرتبطة بتنظيم داعش الإرهابي التي أعلنت ارتباطها ومسؤوليتها بحوادث أريد والبقعة والركبان والكرك، هذه التطورات لا تعني أن هنالك خلل تنظيمي أو وظيفي بالبعد الاستخباراتي الأردني، وإنما تعكس مخاطر اللجوء الإنساني السوري في الأردن - مع عدم تعميمها - والذي قد يتسبب بتبعات خطيرة يجب التوقف عندها مطولاً لما يعنيه ذلك من انعكاسات على الداخل الأردني في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. إن إجراء مسح أمني سابق على مسألة السماح بدخول اللاجئين إلى الأراضي الأردنية، مع مراقبة تحركات اللاجئين وتحديد أماكن إقامتهم، بالإضافة إلى مراقبة الحوالات المالية، كل هذه الاجراءات قد تكون كفيلة بمنع أي عمل إرهابي في المستقبل.

إن النتيجة التي توصلت لها هذه الدراسة تؤكد على أن موقف الأردن تجاه ما يدور من أحداث في سوريا، يعتبر هو الأعمق استراتيجياً، حيث أظهر الأردن من خلال الممارسة العملية أنه كان ولازال قادراً على إرضاء كافة الأطراف سواء كانت سورية أو إقليمية أو دولية. وهذا ما أشار اليه وزير الدولة لشؤون الأعلام الأردني والناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور محمد المومني خلال الجلسة الحوارية الثانية في مؤتمر " اللاجئين والأمن والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط 2016"، حين قال: " أن الموقف الأردني من الأزمة السورية هو الأكثر واقعية، والأعمق استراتيجياً حيث كان تعميم الحل السياسي هو وجهة النظر التي تعبر عن الأردن من الأزمة السورية، وهذا ما اقتنعت به جميع الدول والذي جعلها تعود للموقف الأردني تجاه حل الأزمة لما تتمتع به مؤسسات الدولة من احترافية في تقييم الأزمات بشكل دقيق وهذا ما يجعلها تتجه نحو اتخاذ قرارات صحيحة" (المومني، 2016).

المصادر والمراجع

- إلياس، سامر، 2016، التدخل الروسي في سوريا.. الاهداف المعلنة والنتائج الممكنة، ا، نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net.
- البقاعي، مرّح، 2013، جنيف2: مشروع كيري الأخير ما قبل الجلجلة!، الجزيرة. نت، نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net.
- بي بي سي، 2015، ما أهداف التدخل الروسي في سوريا؟، 5 أكتوبر/ تشرين الأول.
- تابلر، أندرو جيه، 2014، الأردن والأزمة السورية: الحد من "المجهولين المعروفين"، 30 أيار/مايو 2014 The Washington Institute for Near East Policy.
- الجزيرة نت، 2013، اتفاق أميركي روسي على تدمير كيميائي سوريا، نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net.
- الخيّطان، فهد، 2012، هل تغير الموقف الأردني من الأزمة السورية، جريدة الغد، 11 كانون الأول/ديسمبر 2012.
- الخيّطان، فهد، 2015، التدخل الروسي.. أين يقف الأردن؟، 6 تشرين الأول / أكتوبر 2015، جريدة الغد.
- الخيّطان، فهد، 2015، عام 2016.. القراءة الأردنية، جريدة الغد 3 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
- الدراسات الاستراتيجية، 2014، دخول الأردن بالتحالف ضد داعش لحماية مصالحه، الأربعاء 1 تشرين الأول / أكتوبر 2014 جريدة الغد.
- درويش، إبراهيم، 2015، توسع برنامج تدريب مقاتلي المعارضة السوريين في الأردن، 4 أكتوبر 2013، صحيفة القدس العربي.
- الراي الأردنية، 2017، الأزمة السورية..تحديات الخيار الأردني، 2 يناير 2017. نقلا عن الرابط: www.alrai.com.
- الرشق، تغريد، 2015، تساؤلات حول الصمت الأردني حيال التدخل الروسي في سورية. 12 تشرين الأول / أكتوبر 2015 جريدة الغد.
- رضوان، خليل، 2012، الأردن ينتهج سياسة «مسك العصا من المنتصف» بانتظار سيناريوهات حل الأزمة السورية، جريدة المستقبل بيروت، لبنان، الإثنين 5 آذار 2012.
- زهرة، عطا، 2009، النظام السياسي الأردني، عمان: مطبعة حلاوة.
- ساتيك، نيروز، 2013، الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة الجزيرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر.
- شقيّر، شفيق، 2014، موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بناء أم تناقض؟، 10 فبراير/شباط 2014 مركز الجزيرة للدراسات، ا، نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net.
- صحيفة الغد الأردنية، 2011، محللون: الموقف الأردني الرسمي تغير نتيجة لتصعيد العنف والتقتيل ضد الشعب السوري، 9 اب 2011 <http://http://alqad.com/index.php/article/491606.html>.
- عمان نت، 2011، الملك يدعو الأسد للتحتي، نقلا عن الرابط: www.amannet.
- عيسى، أسامة، 2015، المزاج الأردني من الثورة السورية: مدّ وجزر.. أم حذر وحكمة؟! أوريينت نت، 2015/5/19.
- غزالة، عهد، 2005، تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار، سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، نقلا عن الرابط: www.mafhoum.com/syr/articles_young/gazali.
- فريحات، إبراهيم، 2016، ماذا حقق التدخل الروسي في سوريا، الجزيرة.نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net.
- القلاب، صالح، 2013، حقيقة الموقف الأردني تجاه الأزمة السورية، جريدة الشرق الأوسط، 14 فبراير 2013.
- كيلة، سلامة، 2013، المسألة السورية في المساومات الدولية، الجزيرة. نت، نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net.
- كيلة، سلامة، 2015، روسيا تحتل سوريا، الجزيرة.نت، نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net.
- مجلة برق الإلكترونية، 2016، تقرير عن الوضع العام للأردن في ظل أزمة اللجوء السوري. 2/1768-barq-rs.com/barq.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2012، التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام 2012، 2012، www.esc.jo/escfdoc.pdf.
- محمود، خالد وليد، 2013، أين يقف الأردن من مجريات الأزمة السورية؟، 10 سبتمبر 2013، الجزيرة. نت.
- مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، الموقف العربي من الثورة السورية.
- مركز دراسات الشرق الأوسط، 2014، الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في سوريا، ندوة عقدها المركز، عمان، الأحد 2014/5/11.
- الموقع الالكتروني السبيل، 2016، تصريحات الملك عبد الله الثاني خلال مقابلة أجرتها محطة "أي بي سي" الأسترالية، الأربعاء 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.
- الموقع الالكتروني نون بوست، 2015، ما هو موقف الأردن الرسمي من التدخل العسكري الروسي في سوريا؟، 10 أكتوبر.
- موقع قناة "rt arabic"، 2016، تصريحات الملك عبد الله الثاني خلال مقابلة أجرتها محطة "cnn" الأمريكية، الأربعاء 13 يناير/كانون الثاني 2016.
- المومني، محمد، 2016، موقف الأردن من الأزمة السورية هو الاعمق استراتيجياً، مداخلة في مؤتمر اللاجئين والأمن والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط، عمان.
- النجار، محمد، 2011، الأردن يبحث خيارات الملف السوري، الجزيرة نت، نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net.

- وكالة قدس برس، 2016، كيف ينظر صانع القرار في الأردن للأزمة السورية، نقلا عن الرابط: [/http://www.qudspress.com](http://www.qudspress.com)
- وكالة قدس برس، 2016، كيف ينظر صانع القرار في الأردن للأزمة السورية، نقلا عن الرابط: [/http://www.qudspress.com](http://www.qudspress.com)
- Al Kouri, Riad, 2001, Economic relations between Jordan and Syria, The Daily Star,. Available at <http://www.dailystar.com>.
- Al-Weshah, Abedallateef, 2014, Jordan Diplomacy towards Syria and the 2011 Syrian crisis (2011-2013), Adam Mickiewicz University Journal of politics, Volume 3(11), Poland.
- Bradley, Megan, Hospitality in Crisis: Reflections on Jordan's Role in Responding to Syrian Displacement, August 27, 2013, The Brookings Institution
- Ferris, Elizabeth, 2013, Syrian Crisis: Massive Displacement, Dire Needs and a Shortage of Solutions, September 18, 2013, The Brookings Institution, Washington, D.C., 2013: 26.
- Francis, Alexandra, 2015, Jordan's Refugee Crisis, Carnegie Endowment for International Peace, September.
- His Majesty King Abdullah II at the 70th Plenary Session of the United Nations General Assembly, 2015, United Nations, New York 28 September.
- Jordan, Russia, 2016, seek 'inclusive solution' to Syria crisis, Aug 19, 2016, The Jordan Times.
- Ministry of Planning and International Cooperation, 2016, Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2016-2018, Hashemite Kingdom of Jordan.
- Satik, Nerouz and Mahmoud, Khalid Walid, 2013, the Syrian crisis: an analysis of neighboring countries' stances, Arab Center for Research & Policy Studies, 2013, Doha, Qatar. Available at: English.dohainstitute.org/file/get/ce6dd4ee-3171-4897-92b9-acc1e185ad6e.pdf.
- Satloff, Robert and Schenker, David, 2013, Political Instability in Jordan, The Washington Institute for Near East Policy.
- Sweis, Rana, Resentment Grows Against Syrian Refugees in Jordan, The New York Times, 9 May 2013.

The Jordanian Strategy towards the Syrian Crisis 2011-2016

*Ayman Al Barasneh, Amir Al_Qaralleh**

ABSTRACT

This study aimed at analyzing and characterizing the Jordanian strategy towards the overall events that are taking place in Syria. This objective addresses the overall international and regional variables that had a significant role in formulating and implementing this strategy. It was clear that the American and the Russian involvement impacts the decision-making process that took into account the harmonization between the Jordanian supreme interests, the security aspects, as well as the mutual relations with all countries of the world. Evidently, the strategy was constructed based on moderation, openness and realism. The Jordanian decision makers have realized the Syrian crisis repercussions in both economic and commercial realms and this was coincided with security concerns and economic consequences, which specifically resulted from the Syrian exodus issue that burdened the Jordanian economy. All these factors together led the Jordanian policy to adopt a sound strategy in dealing with this crisis. This strategy was founded at the highest degrees of pragmatism and rationality, as it clearly defined the political objectives and the national interest's based on cost and benefits calculations in an attempt to avoid the risks and maximizing the benefits associated with the adopted strategy. Furthermore, the recent developments of events in the region showed that the Jordanian strategy was proved effective as it adopted by different players either regionally or internationally. Clearly, we find that the recent call of the US elected president Donald Trump to develop safe zones for the Syrian civilians considered a proof of Jordanian strategy success, as this was the Jordanian goal since the beginning of the crisis in order to provide the utmost degree of protection for the defenseless Syrian civilians against the mutual violation of human rights by the disputing parties.

Keywords: Jordanian Strategy, Syrian Crisis.

* Department of Political Science, Prince Al Hussein Bin Abdullah II School of International Studies, The University of Jordan. Received on 7/2/2017 and Accepted for Publication on 16/5/2017.